مجلة

الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة سنوية محكمة



العدد الثاني - 1997 ف

مجلة الجمعية
الجغرافية الليبية

مجلة

الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة سنوية متخصصة

تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثاني - 1997ف

شكر وتقدير

سبق لجامعة السابع من أبريل بالزاوية ولها في ذلك كل الشكر ، التكرم باستضافة الملتقى الجغرافي الأول ، وهاهي اليوم تواصل رعايتها للجمعية الجغرافية الليبية بتوليها طباعة العدد الثاني من مجلتها فلها باسم جميع الجغرافيين الليبيين خالص الثناء والعرفان .

امين الجمعية
د. الهادي أبولقمة

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها فقط وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة .

تتم المراسلة والمشاركات على عنوان مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

☎ 023 ـ 29151

✉ 31008 - الزاوية - ليبيا

أو بمقر الجمعية الرئيسي الكائن بمدينة الزاوية - شارع جمال عبدالناصر

تجميع مرئي وإخراج وتنفيذ : مكتب العروسي للخدمات

ص.ب 15490 - الزاوية - ليبيا

محتويات العدد

الموضوع		الصفحة
الافتتاحية		
اتجاهات التغير في كمية الامطار وأثرها في التصحر في منطقة سهل بنغازي	د/ محمد عبدالله لامه	11
استعمالات الاسمدة النيتروجينية في الترب الليبية	د/ كريم البكري	43
التحولات الحديثة في البيئة الصحراوية (السكان ومشاريع التنمية الزراعية في مناطق : أم الأرانب - الحميرة - زويلة)(دراسة ميدانية جغرافية)..............	د/ فضل الأيوبي	51
افضليات الاقامة المستقبلية لسكان منطقة الهضبة الشرقية بطرابلس (دراسة في الجغرافيا السلوكية)...........	أ/سميرة محمد العياطي	97
توزيع المدارس وحركة الطلاب اليومية (دراسة تطبيقية على التعليم الأساسي بمدينة بنغازي)	أ/ سعد محمد الزليتني	127
نشأة مدينة الزاوية	أ/ عواطف الأمين عمر	165
مشكلات الأمن المائي العربي وإمكانات إيجاد استراتيجية عربية موحدة	د/ ابراهيم أحمد سعيد	175
جغرافية القرن الواحد والعشرون	أ.د/عادل عبدالله خطاب	189
البحث الجغرافي التطبيقي بمنظور معايير الابتكار وأبحاث التقويم..................................	أ.د/محمد أزهر السماك	201

بسم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم

عزيزي القارئ

يسر هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية ، أن تضع العدد الثاني بين يديك ، آملة أن تجد فيه جديداً يوفر ولو بعض ما تنشد الوصول إليه من معلومات جغرافية تهم من يتعاملون مع هذا النوع من المعارف من أساتذة وطلبة هذا التخصص الذي ظل وسيظل يحظى باهتمام العديد من هواة القراءة بين عامة الذين آمل أن يجدوا فيها ما يثير اهتمامهم هم الآخرين .

أملي كبير في أن يسهم هذا العدد كما كان الحال مع سابقه ، في أداء الغرض الذي انطلقت هذه المطبوعة من أجله مع رجاء قبول عذرنا في ما قد تلاحظه من هفوات بين سطورها ، وفي تأخر وصولها اليك الأمر الذي سنحاول ألا يتكرر من جديد ، مع رجاء الكتابة إلينا سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية ، أو في إبداء ما قد تراه من ملاحظات ، مع أمل اللقاء في العدد القادم .

د. الهادي أبولقمة

رئيس التحرير

البحث الجغرافي التطبيقي بمنظور معايير الابتكار وآليات التقويم

أ.د. محمد أزهر سعيد السماك *

هدف البحث ومنهجه

شهدت السنوات التالية للحرب العالمية الثانية نمواً مضطرداً في الأبحاث الجغرافية عامة . وأبحاث الجغرافيا التطبيقية خاصة في العديد من دول العالم ، لاسيما دول العالم المتقدم . وكان من الطبيعي أن تشهد دول العالم النامي نمواً ملحوظاً في هذا الاتجاه . وأضحى مصطلح الجغرافيا التطبيقية هو الطابع المميز في عصرنا الحالي . والمقصود بالجغرافيا التطبيقية هو : تطبيق المنهج الجغرافي والتقنيات العلمية المساعدة في حل المشكلات البيئية الطبيعية والبشرية في إطار التنظيم الإقليمي لتلك البيئات .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ** بذل الجغرافيين جل اهتمامهم في معالجة المشكلات الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، والاجتماعية المعاصرة . مستخدمين أحدث التقنيات والوسائل في المعالجة كاستخدام الإستشعار عن بعد، والصور الجوية ، والوسائل الكمية في البحث ، وأساليب المسح والتحليل . وقد أعانت تلك الأبحاث في تقديم الحلول لمشكلات قائمة في موضوعات النقل ، والتوطن الصناعي ، والمراكز الحضرية والتسويق ، والسياحة ، والتعليم ، والصحة .

* أستاذ الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم ، المرج ، جامعة قاريونس .

ولم يأل الجغرافيون الأوربيون جهداً في هذا المجال . خاصة في المانيا والدول الاسكندنافية فأهتموا بمشكلات التخطيط الحضري والاقليمي ، والموضوعات ذات العلاقة بحاجات المجتمع ومتطلباته . كما إهتم الجغرافيون الانكليز بدراسة مشكلات التجارة وإعادة التطوير الحضري والريفي في التخطيط الاقليمي . برز منهج دراسة استخدامات الارض بشكل واضح وكان للجغرافي L.D.Stamp دوراً متميزاً في هذا الشأن [11].

غير أن الجغرافيين الفرنسيين قد ركزوا دراساتهم على ضرورة التنظيم الاقليمي وكشف المشاكل الناجمة عن اعتماد مبدأ المركزية في التوطين للمنشآت المختلفة فأنساقت أبحاثهم باتجاه تنظيم الاقاليم ، وعلاقاتها بالمستعمرات الفرنسية بقصد السيطرة على الثروات الاقتصادية والاستراتجية ، وكان لجغرافيي دول أوربا الشرقية دوراً واضحاً وبارزاً في مجالات البحث التطبيقي خاصة في موارد الثروة وتحسين البيئات ، وصيانتها ، وتطويرها والاهتمام بدراسة الكوارث الطبيعية ، والمشكلات الناجمة عنها .

وحذى بعضاً من جغرافيي العالم النامي حذو زملائهم جغرافيوا العالم المتقدم ، وتبلورت دراسات جيدة في هذا الخصوص في بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وآسيا . ويمكن أن نشير فقط إلى ما أنجزه بعض من جغرافيوا الأرجنتين ، والبرازيل، ومصر، وتونس ، وليبيا ، والعراق على وجه التحديد خاصة في مجال التخطيط الحضري والريفي ومعالجة مشكلات التوطن الصناعي ، والنقل والمواصلات .

واتسعت دائرة تلك الأبحاث لتغطي العديد من دول العالم . ونما الكم الجغرافي بشكل واضح في العقدين الأخيرين على وجه التحديد .

وقد صاحب هذا الخضم الجغرافي المتزايد من الأبحاث أن تنوعت مستويات تلك البحوث في الأهداف ، والمناهج ، والوسائل ، والنتائج ، وإختلفت بالتالي بالكيف بشكل واضح ، ويدأ البحث بشكل جدي عن معايير علمية محددة للتقويم والتمييز بين ما هو أصيل (مبتكر) ، وما سواه . وظهرت محاولات عديدة تضمنتها بعضاً من نماذج إستمارات التقويم المعتمدة في الجامعات المختلفة ، بيد أن المتفحص لتلك الاستمارات يرقب عن كثب مواطن الخلل والانحدار الشديد في فهمها والحكم عليها بالتالي . لأسباب ذاتية وموضوعية . ترتبط الاولى بمدى إدراك المقوم العلمي لماهية البحث الأصيل (المبتكر) وسماته العلمية المميزة . وتتعلق الثانية بافتقار الإستمارات للخاصية القياسية الموزونة .

من هنا بدأ الإهتمام بمشكلة هذا البحث التي تتلخص في تحديد ماهية معايير الأصالة في البحث الجغرافي التطبيقي ، وكيفية قياسها علمياً ومنطقياً بعيداً عن البلاغة الإنشائية كما إحتوتها الإستمارات المعمول بها حالياً . وتتجسد الفروق العلمية لهذا البحث في أن هناك إدراكاً محدوداً لماهية البحث الأصيل ومعايير تحديده من قبل المحكمين أولاً وعدم وضوح الرؤية لبعض الباحثين أنفسهم في الكشف الرقمي ، والقياس لعناصر الأصالة في البحث الجغرافي ثانياً . ونقصاً شخصياً ، وعدم كفاءة في إستمارات التقويم المعتمدة ثالثاً .

وبغية التحقق من تلك الفروض الثلاثة إعتمدنا المنهج الاستنباطي في التحليل . هذا المنهج الذي يقوم على التصورات العقلية ، والنماذج البديهية في المقام الاول . منطلقين من إدراك فلسفي لجوهر العلم وماهيته وسماته . وترتب على ذلك أن إنساب البحث في ثلاثة مسارات هي :-

أولاً / المرتكزات العلمية للبحث الجغرافي الأصيل .

ثانياً / معايير الأصالة في ظل القياس الرقمي .

ثالثاً / الإستنتاجات .

ولعل من نافلة القول أن نسير إلى خبرتنا التخصصية والبحثية المتواضعة طيلة أكثر من ثلث قرن بقليل قد شكلت المدخلات الرئيسة لهذا البحث . في حين تجسدت مخرجاته بالإستمارة النموذج المطروحة في هذا المجال . فضلاً عن استنتاجات هذا البحث الأخرى .

أولاً / المرتكزات العلمية للبحث الجغرافي المبتكر

أ - الادراك الفلسفي لجوهر العلم :[2]

يعرف العلم بأنه : المعرفة المنسقة المصنفة التي تفصح عن تفاعل الظواهر المحيطة بالإنسان سبيلها إلى ذلك مسألتان : الملاحظة ، وتكرار الملاحظة ، والتنبؤ ، والتنبؤ بالضبط . أو هو[3] : المعرفة المجمعة بوسائل المنهج العلمي الذي يتمثل بدورة نظم الاستقراء ، والاستنباط ، والاثبات ، وأهدافها النهائية للبحث من أجل تعميق النظريات ، وتطويرها فالفحص والبحث والتطور هم القاسم المشترك لها . والعلم مجمل عام وما التخصصات إلا لفهم هذا المجمل . فان أي تقسيم جدي للعلوم مسألة فيها وجهة نظر إلا إذا كانت تساعد في الفهم والإدراك لجوهرها وأبعادها .

وبالعلم نتوصل للتفسير المنطقي المعقول للأحداث والظاهرات المتنوعة في هذا الكون فالانسان يقف حائراً أمام الكثير من الظاهرات يبحث عن أجوبة لها من هنا تتحدد قاعدة التفسير العلمي للظواهر طالما أن الظواهر تمثل إنعكاساً للتشابك والتفاعل بين العوامل

والمسببات المختلفه لها ، والتي يصعب فصل ، أو عزل بعضها علمياً ، وإن كان ذلك مقدور عليه نظرياً [4].

وعليه فان تضافر التخصصات المختلفة لمعالجة مشكلة ما أو ظاهرة معينة فهذا أمر غاية في الأهمية ، وإذا كان الأمر كذلك فان علم الجغرافيا أحوج ما يكون للاضطلاع بمثل هذه المهام طالما أن الجغرافيا تعد أحد العلوم الواقعية ، أو علوم الحقائق . تعالج البيانات والحقائق من خلال علاقاتها المكانية المتداخلة والمترابطة مستعينة بالعلوم الصورية كالمنطق والرياضيات للإثبات أو النفي أو التأييد [5] .

وترتيباً على ماتقدم فان معالجة أية مشكلة جغرافية تطبيقية يقتضي أن يكون الهاجس الرئيس للباحث هو إدراك لجوهر العلم كونه يستند على الملاحظة والتنبؤ ، والتنبؤ بالضبط من خلال تشابك العلاقات وتداخلها فيما يحدد أبعاد الظاهرة المدروسة ولنسوق مثالاً في هذا المجال . فعندما ينوي باحث في الجغرافيا التطبيقية دراسة مشكلة ما ولنفرض دراسة الأبعاد الجغرافية السياسية للنشاط التجاري في الوطن العربي . فان عليه أن يدرك أن النشاط التجاري يمثل العمود الفقري في القدرة الاقتصادية وبالتالي في القوة السياسية والاستراتيجية طبقاً لمناهج تحليل القوة . وقد عبر باوذز Pounds [6] عن التجارة بأنها (سلاحاً سياسياً قوياً)، وعبر Knoor [7] في أفكارد عن الإمكانية الاقتصادية للحرب أن بنية ومرونة الإنتاج من العناصر الرئيسة لقوة الدولة ومنها العناصر الرئيسة لهيكل التجارة . أما برى Perry [8] فقد خص في محاولته لجرد القوة التجارية الخارجية بست بنود وقد أكد على قيمة التجارة ، ونصيب الفرد منها . وكمية الصادرات . وحجم الواردات وغيرها .

والنشاط التجاري أحد الوسائل المهمة لتحقيق التنمية والتقدم . فالعلاقة بين حجم التجارة الخارجية ، والنمو الاقتصادي علاقة عضوية . فالصادرات تساهم في تنمية الدخل القومي لكونها إنعكاساً حقيقياً لإستغلال الموارد المتاحة . وقناة من قنوات تصريف فائض الانتاج أما الواردات فانها توفر متطلبات الوحدة السياسية : السلعية والخدمية التي تعد قاعدة التنمية الاقتصادية لذلك غدت التجارة جزء من الاستراتيجية الاقتصادية .

ويتلخص الغرض العلمي لدراسة النشاط التجاري في أن التجارة تشكل محور القوة الاقتصادية والسياسية بالتالي . وهي بالضرورة ثمرة من ثمار التفاعل التام بين ريع الموقع وهبات الموضع بين الجغرافيا ، والجيولوجيا ، بين الأنسان ، وموارده . فاذا كانت هذه الفرضية تمثل إطاراً عاماً للعلاقات بين الظواهر المختلفة المسؤولة عن حجم ، وتركيبة التجارة الخارجية فانها تمثل المتغير المستقل . وتمثل المؤشرات العديدة المعتمدة المتغيرات التابعة ، أو المعيارية كونها معياراً أو مقياساً للعلاقات المتبادلة بين الهيكل الجغرافي والتركيب السلعي للنشاط التجاري في الوطن العربي . في حين تمثل الأهداف المنتجة المقارنة من دول متقدمة ونامية المتغيرات الفاحصة ، أو الضابطة لأنها تستخدم في الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة . إذاً هذا هو الإطار العام لمنهج هذه المشكلة وعليه . فان البحث عن البيانات الأساسية للصادرات والواردات ولسلسلة زمنية معقولة لاتقل عن عشر سنوات لكافة أقطار الوطن العربي طبقاً للتركيب السلعي والهيكل الجغرافي سواء للتجارة البينية أم التجارة الخارجية . وكذلك للأهداف المقارنة كدول نامية مثل تركيا وإيران ، أو غيرهما . وأهداف منتخبة كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، أو منظمة التعاون والتنمية تعد أمراً مهماً كي نطبق بعملية مفهوم

الملاحظة وتكرار الملاحظة والشروع بالتنبؤ العلمي في هذا الخصوص . كأن نعمد إلى حساب الإتجاهات العامة لتطور الصادرات والواردات ، وطبقاً للتركيب السلعي ، والهيكل الجغرافي وفق مؤشرات رياضية محددة في هذا الشأن . أو نلجأ إلى قياس كمي للتبعية التجارية من خلال مؤشرات القياس الكمي المعتمدة : كأن نستخدم مؤشرات : التبادل الصافي / الانكشاف الاقتصادي / التركيز السلعي للصادرات / التركيز الجغرافي للصادرات والواردات / مؤشر التنوع والتركيز . . إلخ [9].

ويمكن أن نطرح مثالاً آخر في جغرافية الزراعة مثلاً : فعند دراسة مشكلة في جغرافية الزراعة قد يسعى الباحث إلى توفير بيانات متنوعة من المساحات الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة ، وحجم الملكية ، وعدد المشتغلين ، والقيمة المضاعفة ، والناتج المحلي الزراعي ، وغيرها لسلسلة زمنية تكفي إجراء المقارنات من خلال المراحل المختلفة ، والمستويات المكانية المحددة التي تعكس أبعاد تطور الظاهرة المدروسة . وفي ذات الوقت تعينه في تحقيق السمة الثابتة للعلم (والتنبؤ بالضبط) من خلال طرح خيارات المستقبل عن طريق حسابات رياضية تساعده في تحقيق الهدف كمعادلات للإتجاه العام ، أو إيجاد المرونة الدخلية للطلب ، أو قياس درجة المعنوية الحقيقية (طريقة المربعات الصغرى) وغيرها . على أنه من الجدير بالذكر أن إنتخاب الوسيلة الرياضية الملائمة يتم من خلال إدراك علمي دقيق لخصائصها ، ومدى صلاحيتها للتطبيق على الظاهرة المدروسة ففي حالة حساب المرونة الدخلية للطلب عند التنبؤ بمستقبل الاستهلاك من سلعة ما يجب أن نحدد طبيعة السلعة أولاً . وعندها نحدد طول السلعة الزمنية المتوقعة لأنه ليس من المعقول أن يستمر الطلب بالنمو على سلعة قابلة للإشباع بمجرد إرتفاع دخل الأفراد وهكذا .

فالتنوع المقصود عند دراسة أي ظاهرة أمر ضروري لصبغ الصفة العلمية في علمنا كجغرافيين . وهكذا هو الاسلوب ذاته الذي يعتمده زملاؤنا بالتخصصات العلمية المختلفة .

2- الإلتزام بأساسيات نظم المعلومات :-

انتهينا فيما تقدم إلى تحديد علمية الجغرافيا واقترانها بسمات العلم الرئيسة وخواصه ، وإذا كان الأمر كذلك فان المعالجة العلمية طبقاً لاساسيات البحث العلمي ، ونظم المعلومات تعد السبيل الذي ينبغي أن يسلكه الجغرافي عند تحديده لأي مشكلة تطبيقية في إختصاصه ، وإذا كان مثل هذه المعلومات قد نالت عناية المتخصصين والباحثين فلا داعي للتفاصيل منها هنا في هذا البحث بل سنركز الحديث فقط على أساسيات نظم المعلومات . متمثلة في المخطط التالي :

البيانات ——— نصف معلومة ——— معلومة ——— قرار

فالبيانات تشكل المادة الخام الأساسية لمعالجة أية مشكلة جغرافية سواء كانت مستمدة من الميدان ، أو الوسائل من النشرات الإحصائية الوثائقية من خلال إعدادها ، وتطويعها ، وتكييفها طبقاً للفروض العلمية لمشكلة البحث يهئ الباحث ما نسميه نصف معلومة تشكل بدورها المادة المستخدمة في الوصول إلى المعلومة . وذلك من خلال تحليلها في ضوء النظريات والقواعد المتاحة بالمصادر الرئيسة التي تعالج مشكلة كتلك التي يتصدى إليها الباحث ومن خلال الإستقراء أو الإستنباط - طبقا لمنهجه سينتهي حتماً (إلى تشخيص المشكلات وتوصيف المعالم قد تعين صانع القرار الاداري ، أو الاقتصادى ، أو السياسي ، أو الفني ، أوغيرهم) في إتخاد اللازم من خلال إستنتاجات البحث وخبراته المطروحة .

إن الإلتزام بهذه الآلية عند التصدي لمعالجة مشكلة في الجغرافيا التطبيقية كفيل بأن يقود إلى نتائج ذات بال قد تتأكد لاحقاً من قبله ، أو باحثين آخرين ، ترقى عندها نتائج بحثه إلى مستوى القواعد ، وربما قد تسهم في إذكاء الإطار النظري ، أو بناء النظرية في المستقبل .

3- المصادر الأصلية والأساسية أو الرئيسة :-

يمكن لأي باحث أن يحكم على أي بحث في الجغرافيا التطبيقية من خلال عدة مؤشرات منها ماسبق تحديده في موضوعي الإدراك الفلسفي لجوهر العلم والإلتزام بأساسيات نظم المعلومات . ومنها ما يتعلق بالمصادر المستخدمة في البحث .

قائمة المصادر ينبغي أن تصب في قناتين رئيسيتين لكل بحث مبتكر أو أصيل هما :

أ- مصادر البيانات المستخدمة وفي هذه الحالة إما أن تكون مستمدة من العمل الحقلي (الميداني) . أو في النشرات الاحصائية الرسمية ، أو المنظمات ، أو الهيئات الدولية المتخصصة ، أو الامم المتحدة ، وما إلى ذلك طبقاً للحالة المدروسة لا أن يعتمد إطلاقاً على بيانات الصحف ، والتصريحات ، والكتب الاعلامية ، الدعائية ، أو ما في حكمها. لأن في ذلك ليس خروج على مقومات البحث المبتكر فحسب بل تحدي سافر للبحث العلمي الموضوعي .

ب- المراجع الرئيسة التي تعالج نظرية ما ، أو مشكلة ذات علاقة ، أو لإحالة القارئ إلى تفاصيل موضوع ما أثير في البحث . وعندها ستشكل المصادر الرئيسة ، والأجنبية وبحوث دوائر المعارف ، والدوريات المختلفة ، ورسائل الدكتوراة القاسم المشترك الاعظم لهذه المجموعة من المصادر .

4- منهجية البحث المتكر :-

ينبغي أن يحدد كل باحث مشكلة بحثه تحديداً دقيقاً ثم يبين دوافع إختيارها مشخصاً الفروض العلمية الرئيسة للبحث والفرضية إطار عام يصور العلاقة بين عناصر الظاهرة أو الروابط بين الظواهر ، وتفسيرها ، والعلم في سعيه للتوصل إلى نظرية لابد أن يسلك طريقاً خاصاً به يطلق عليه المنهج العلمي الذي يشمل الاستنباط ، أو الإستقراء . فالإستنباط يعتمد على الإستنتاج العقلي في الكشف عن الحقائق . وعليه ينبغي أن يكون الباحث ذا قدرة على التوقع الحدسي بطبيعة الأمور التي يوضح الكشف عنها أي ذا قدرة على التصور الذهني ، أو التحصين الذي يعين في بناء النماذج البديهية التي تلتزم حين بناء النظرية [11] ، ويستند المنهج الإستنباطي على القياس المنطقي . وهو يبدأ بالكليات وينتهي بالجزئيات . أما المنهج الاستقرائي فيبدأ بالجزئيات وينتهي بالكليات أي أنه يركز على الحواس أكثر من التصورات العقلية [12] فهذا يستند على ملاحظة عناصر الظاهرة أو المشكلة ثم يحلل العلاقات القائمة بين مكوناتها .

عموماً ينبغي لكل باحث أن يلتزم بمنهج محدد تبعاً لمشكلة بحثه يشكل المسار ، أو الطريق الذي يسلكه في حل تلك المشكلة لا أن ينساق وراء النصوص ، أو البيانات ، أو الحقائق المستمدة من المصادر والمراجع عندها يفقد البحث منهجيته ويضحى مجموعة من النصوص المجتمعة دون ضبط (منهج) ما يربطها ولايعينه في الوصول إلى نتائج محددة.

على أنه ينبغى التركيز بضرورة الإلتزام بتحديد المتغيرات المستقلة منها والتابعة بسواه عند التصدي لأي مشكلة في الجغرافيا التطبيقية ، وكما مر بنا آنفاً سواء في أي من المناهج المختارة . لأن في ذلك تطبيق أمين لمحتوى العلم القائم على الملاحظة وتكرار الملاحظة حتى تصل إلى نتائج سليمة قدر المستطاع .

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن المناهج المشار إليها تمثل المنهج الرئيس ، أو القاسم المشترك للعلوم المختلفة ، ولكل إختصاص مناهجه فباحث الجغرافيا السياسية قد يتخذ منهجاً محدداً أقليمياً ، أو تاريخياً، أو وظيفياً ، أو مورفولوجياً ، أو منهج تحليل القوة ، أو منهج نظرية الحقل الموحد ، أو منهج السلوك ، أو منهج تحليل الأنظمة لكنه في أي منها سوف لن يخرج من سقف المنهج العام المشار إليه في هذا البحث . وهكذا في فروع الجغرافيا التطبيقية الأخرى كل حسب مناهجه الفرعية التي لاتتقاطع بالضرورة مع المنهج العام للبحث العلمي .

5- الاطار النظري : -

تعد المواءمة بين النظرية والتطبيق أمراً غاية في الأهمية ويمكن تشبيه العلاقة بينهما في جسم الإنسان فالعمود الفقري والعضلات هما النظرية وما كساها من لحم فهذا التطبيق فأي إسراف في أي منهما تشويه تام وعليه ينبغي أن يضع الباحث نصب عينيه أن دراسة مشكلات ينبغي الرجوع إلى الإطار النظري لها في مصادر ومراجع من سبق من أجانب وعرب في هذا الخصوص على مستوى الدراسات الأصلية كي تعينه في تفسير حقائق بحثه في المشكلة المدروسة ، أما أن تقصر التحليل على البيانات والمعطيات المستمدة أو التي توصل إليها فقط ففي ذلك خطورة وتشويه لحقائق البحث الأصيل فعند دراسة مشكلة ما في جغرافية الصناعة ينبغي الرجوع إلى الدراسات والأبحاث التخصصية للمنظمات الدولية ، لاسيما منظمة التنمية الصناعية والمنظمات الأخرى وأمهات المصادر في الاقتصاد والإدارة الصناعية قبل السعي وراء كتب جغرافية الصناعة التي لاتعد وأن تكون تجميعا لفتات ما سقط من أفواه متخصصي حقل الاختصاص في الاقتصاد، والهندسة

والادارة الصناعية في المقام الأول ، وباعتقادنا أن الباحث هنا ينبغي أن يلم بالنظرية الاقتصادية ، وبأساليب التحليل الجزئي والكلي قبل الاضطلاع بمهمة البحث في الجغرافيا الاقتصادية التطبيقية وخلافه سوف يكون عاجزاً عن إنجاز بحث أصيل أو مبتكر ذا قيمة تطبيقية يوماً ما .

فمصادر الاختصاص الرئيس وهنا مصادر الاقتصاد الصناعي تعد المدخلات الرئيسة للبحث الجغرافي التطبيقي ، وتظل نتائج بحثه ، وتحليلاته التي تعكس العلاقات المكانية المتداخلة ، والمترابطة مخرجاته الرئيسة .

6- الأصالة في إختيار مشكلة البحث :-

تعد الأصالة في إختيار مشكلة البحث من المعايير المحددة للبحث المبتكر وكيف لا إنها تعكس قدرة الباحث العلمية والذاتية في إنتقاء مشكلة بحثه على أنه يجدر بنا أن نذكر أن الأهمية الخاصة للمشكلة ، والإضافة ، والجدة المتوقعة من خلالها ، والقدرة على التصدي لها تشكل المؤشرات الرئيسة التي يحسن بالباحث إدراكها قبل الشروع بمعالجة مشكلة بحثه .

7- الأهمية النظرية والتطبيقية :-

يعد البحث التطبيقي أحد فروع البحث الكامل طبقاً لأساسيات البحث العلمي [13]، وعليه فلابد من أن يكون ذا إضافة جادة وعدّه في الحقلين النظري والتطبيقي ، أو أي منهما إنفراداً ، وعلى الباحث أن يؤشر هذه الأهمية في مقدمة بحثه وبوضوح تام كي تعين الباحثين ، أو صناع القرار بسواء ، والبحث الذي يعجز أن يحقق أهمية ما في هذا الخصوص لايستحق أن يرقى إلى مستوى الأصالة أو الإبتكار .

ثانياً / معايير الإبتكار في ظل القياس الرقمي

تقويم موضوعي موجز للاستمارات المعمول بها في مجال التقويم (الترقية والتعضيد) :-

أ- إن الإستمارة المعمول بها حالياً تضم في الجامعات العراقية مثلا أحد عشر سؤالاً وخلاصة تقويم سؤالان منها لاقيمة لها علمياً إذا ما قررت اللجنة العلمية بأن البحث غير مستل .

2- أما الأسئلة المتبقية تعد ضعيفة أمام المتخصص العلمي المنهجي فهي تستفسر عن الفكرة وليس المشكلة في حين أن البحث العلمي يفترض وجود مشكلة بالإضافة إلى تساؤل عن المعالجة بينما المفردات العلمية بلغة البحث هي المناهج والرسائل ، والخ ، وتقوم الاستفسارات في سياق الجديدة أو المبتكر . لتسأل ما الحدود الفاصلة كمياً وليس بلغة الانشاء البلاغي بين الجديد ، والمبتكر مثلاً ؟

3- تفترض الاستمارات الحالية أن إجمالي البحوث تطبيقية وتفصيلية باسهاب عن المردود الاقتصادي والعلمي في حين أن هذه التساؤلات قيمتها محدودة في الواقع العلمى .

4- جاءت خلاصة التقويم لتطرح ست مستويات للتقويم بين أصيل وقيم وبانحدار شديد نحو غير صالح للترقية بمستويين مفيد وغير قيم (غير مفيد) أن التأمل الدقيق في هذه الخلاصة يكشف أن تعميم الاستمارات الحالية قد إبتعد عن أبسط قواعد الإستبيان لسبب محدد هو هل أن التساؤلات المطروحة قد حددت أوزان كمية لها حتى يمكن الحكم الرقمى ، أو المقيس طبقاً لحيثيات الخلاصة ؟ فاذا كانت الإجابة بالنفي وهو كذلك . فالخلاصة المطروحة في الاستمارات الحالية غير موضوعية ولا علمية في الوقت ذاته .

دوافع إقتراح مشروع الإستمارة الجديدة

تعد الإستمارة المطروحة من قبلنا ثمرة خبرة تراكمية طويلة بتواضع شديد في مجال البحث العلمي ومناهجه ووسائله وآليات تقويمه . وهي تعتمد الأسلوب العلمي الكمي المقيس في الحكم طبقاً لثوابت البحث العلمي ومرتكزاته . رافضة الإنشاء البلاغي أو ما في حكمه ليتسنى إرساء نظام وآلية عمل جديدة في مجال التقويم تكبح كل مظاهر الاجتهاد غير الدقيق ، أو العفوية ، أو في حكمهما . وهي تقوم على فكرة للقياس الرقمي إذ تضمنت عشرين سؤالاً يخص مستويات تقويمية أفردت خمس درجات لأعلاها إمتيازاً ودرجة واحدة لأدناها (ضعيف) فاذا تراوحت الدرجة النهائية (الكلية) بين (90-100) منح البحث مرتبة الأصالة . وان كانت بين مستويات (80-89) منح درجة قيم بين (70-79) درجة مفيد ، وأقل من (69) غير مفيد .

على أنه يحسن بنا الإشارة إلى أن التساؤلات المطروحة تعكس المعايير المحددة للبحث المبتكر بدءاً من الإدراك الفلسفي لجوهر العلم والإلتزام بأساسيات نظم المعلومات ، والمنهجية ، والوسائل ، والمصادر الأصلية ، والأهمية النظرية ، والتطبيقية ، وإنتخابات مشكلة البحث وغيرها .

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن البحث الأصيل ينبغي أن ينال العناية الأكبر في التقويم فأفردنا تساؤلات خمس محددة تعكس ما إحتواه أو قدرة الباحث على إحتواء المعايير المحددة لهذا المستوى من البحوث لاحظ مخطط الاستمارة المقترحة التالي :

وقبل أن نختتم هذه النقطة من البحث نود أن نشير إلى أن نموذج الاقرار بنهاية الاستمارة المقترحة الذي ينبغى ملؤه من قبل اللجنة العلمية أمر ضروري من الناحية الواقعية

لأن تحديد مسؤلية الاستدلال أو التخصص العام أو الدقيق وما إلى ذلك ليست مسؤولية المقوم العلمي بقدر ما هي مسؤولية اللجنة العلمية بالقسم العلمي .

الإستنتاجات

حاصل ماتقدم يعكس لنا الحقائق :-

أ) وصف البحث العلمي بسمة الإبتكار الأصالة في حالة تحليه بالسمات التالية :-

1 - كونه يمثل إنعكاساً للإدراك الفلسفي لجوهر العلم باعتباره يستند على الملاحظة ، وتكرار الملاحظة ، والتنبؤ ، والتنبؤ بالضبط .

2- تعبر حيثيات البحث ، وتحليلاته من فهم دقيق بأساسيات نظم المعلومات ووسائلها .

3- استخدام المصادر الأساسية .

4- لإلتزام بمنهجية علمية محددة ويعتمد بالبحث .

5- مستنداً على إطار نظري واضح للمشكلة التي يتصدى لها الباحث .

6- يعبر عن إختيار دقيق ومبرر علمياً للمشكلة موضوع البحث .

7- منتهياً إلى إستنتاجات واضحة وخيارات محددة تعين صناع القرار عند التطبيق المباشر، أو الدراسات اللاحقة .

ب) تعكس الاستمارة المقترحة باسلوب القياس الرقمى لمعايير الاصالة العلمية فى البحث بطريقة نعتقد انها سهلة وميسورة ودقيقة الى حد كبير وهى بالتأكيد افضل من النماذج المتاحة حالياً التي تتخذ من البلاغة الانشائية او الحكم العام وسيلة فى التقويم .

ج) تعين استمارة التقويم المقترحة لا في تشخيص مستويات البحث بل يمكن اعتمادها كدليل عمل عند اخراج البحوث الجغرافية التطبيقية لصيغتها النهائية مما يسهم بتطوير حركة البحث العلمى بعامه والبحث الجغرافى التطبيقي بخاصه .

مقترح نموذج (1)
إستمارة تقويم البحوث العلمية المقدمة للترقية او التعضيد

مرتكزات التقويم	درجات ومستويات التقويم				
	ضعيف	مقبول	جيد	جيدجدا	امتياز
1- مامدى دقة عنوان البحث وماهي درجة مطابقته لحيثيات التحليل ؟					
2- هل تمكن الباحث من تحديد مشكلة البحث ؟					
3- هل أن لإختيار مشكلة البحث دوافع محددة ومدونة ؟					
4- هل تمكن الباحث من تحديد عناصر مشكلة البحث ؟					
5- ماهي درجة وضوح الفروع العلمية المطروحة بمقدمة البحث ؟					
6- هل وفق الباحث في توضيح حدود البحث ؟					
7- هل إلتزم الباحث بمنهجية علمية محددة ومدونة ؟					
8- ماهي درجة سلامة وسائل البحث المعتمدة ؟					
9- ماهي درجة وثوق مصادر البحث ومراجعه ؟					
10- ماتقويمكم للهوامش ؟					
11- هل التزم الباحث الدقة العلمية في الاقتباس ؟					
12- كيف تقومون إجراءات الدراسة أو وسائل القياس الكمي المعتمدة أو تحليل الوثائق والنصوص أو اجراءات التجربة أو غيرها ؟					
13- ماهي درجة دقة الباحث في تنظيم قائمة مصادره ومراجعه ؟					
14- هل إستطاع الباحث تغطية حيثيات مشكلة البحث المطروحة ؟					
15- ماتقويمكم للتحليل العلمي والمنطقي لسياقات مشكلة البحث ؟					
16- هل يتسم الباحث باستقلالية واضحة في أسلوب الكتابة ؟					
17- هل إن نتائج البحث مما يوصف بالأصالة والجدة ؟					
18- هل يكشف عرض النتائج عن قدرة في التنظيم والتصويب والتفريغ ؟					
19- هل حدد الباحث الأهمية النظرية أو التطبيقية للبحث بمقدمته ؟					
20- ماهو تقويمكم لجهة قبول النشر . أو النشر ؟ وإذا كان منشوراً سابقاً تدون المعلومات لطفاً .					

يتبع مقترح نموذج رقم (1)

	إصيل	قيم	مفيد	غير مفيد
	100 - 90	89 - 80	79 - 70	69 -
الدرجة النهائية				

ملاحظة / إذا كانت نتيجة التقويم (أصيل) يرجى تدوين عناصر الأصالة طبقاً للنموذج رقم (2) .

مقترح نموذج رقم (2)

الثوابت العلمية في البحث الأصيل

1- في اختيار مشكلة البحث من خلال أهميتها التخصصية أو التطبيقية .

2- في المصادر والمراجع المعتمدة (يشار إلى أهمها) .

3- في منهجية ووسائل البحث (تحدد وتؤشر بشكل موجز) .

4- في أسلوب المعالجة والتحليل (يوضح بايجاز) .

5- في الاستنتاجات والمقترحات (تذكر أهمها) .

تأييد

"يملأ مسبقاً من اللجنة العلمية في القسم العلمي"

نؤيد نحن أعضاء اللجنة العلمية بأن البحث الموسوم : .... المقدم للترقية العلمية في الاختصاص الدقيق لصاحب الترقية :----------------- في الاختصاص العام لصاحب الترقية --------------------- وأنه غير ممثل من رسالة الماجستير الموسومة : -------------- أو الدكتوراة الموسومة : ------------- لصاحب الترقية أو رسائل الماجستير أو الدكتوراة التي أشرف عليها الباحث .

توقيع اللجنة العلمية

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس اللجنة
---------	--------	---------	---------	------------

اسم المقوم للبحث : ....

المرتبة العلمية : ....

التخصص الدقيق : ....

التخصص العام : ....

العنوان : ....

التاريخ : / /

الهوامش والمصادر

(**) للوقوف على تفاصيل البحوث الجغرافية التطبيقية فى المدارس الجغرافية ينظر :

- محمد اسماعيل الشيخ : الاتجاه التطبيقي فى المدرسة الجغرافية الفرنسية المعاصرة في أبحاث المجلة العربية للعلوم الانسانية ، جامعة الكويت ، العدد 16. المجلد 4 ، خريف 1984.
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى : الجغرافيا بين العلم التطبيقى والوظيفة الاجتماعية ، النشرة الجغرافية ، الكويت ، العدد 31 ، يوليو 1989.
- محمد على الفرا : اتجاهات الفكر الجغرافي الحديث والمعاصر ، النشرة الجغرافية ، جامعة الكويت ، رقم 49 ، يناير 1983.
- طه محمد جاد : نظريات في الفكر الجغرافي الحديث . النشرة الجغرافية ، رقم 19 ، جامعة الكويت ، يوليو 1980.
- محمد محمد سطيحه : الجغرافيا التطبيقية : تطورها ومناهجها وأهدافها ، المجلة الجغرافية العربية ، السنة الأولى ، العدد الاول ، 1968 ، ص ص 28 - 50 .
- على محمد المياح وشاكر خصباك : الفكر الجغرافي وطرق البحث فيه ، جامعة بغداد 1983.

(1) للتفاصيل عن استخدامات الأرض ينظر :

Stamp, L.D. " Land of Britain : its ude and missuse " London, 1968.

(2) ينظر للاستزادة : محمد على الفرا : علم الجغرافيا دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والمدارس والاتجاهات الحديثة في البحث الجغرافي . النشرة الجغرافية التي تصدر عن قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافيه الكويتية . العدد 22، اكتوبر 1980، ص ص 8-20 .

(3) Kemeny, J.E. : " A philospher looks at seince " , D.Van Nostrand Com-. pany New York 1959 , PP. 175 - 176

(4) محمد على الفرا : المصدر السابق . ص 8 .

(5) نفس المصدر ، ص 9 .

(6) Pounds, N.H. : "The Political geography", Toshaco Ltd. Tokyo, Japan . 1963, P.249

(7) Knoor, K. : "The concept of Economic Palential for War", World politics . Vol. X, 1969, P.49

(8) Perry, B.J. : "Basic Pattern of Economic Devolopment in Northern Gins burge, Atlas of Economic Devolopment, Chicago 1961, PP. 110 - 119.

(9) للتفاصيل عن مؤشرات قياس التبعية التجارية ينظر :

- محمد ازهر السماك : الجغرافيا السياسية الحديثة ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى / جامعة الموصل 1993 . ص ص 189-192.

(10) ينظر : محمد ازهر سعيد السماك : (وآخران) : الاصول في البحث العلمي ، الطبعة الثالثة ، جامعة صلاح الدين ، 1989.

(11) محمد على الفرا : مصدر سابق ، ص 11 .

(12) نفس المصدر ، ص 14 .

(13) محمد ازهر سعيد السماك (واخران) : مصدر سابق ، ص ص117- 118.